



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Économie



Observatoire
Tunisien de l'eau

أوجه القصور في سياسة الأمن الغذائي في قطاع الحبوب

ديسمبر 2020



المركز التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie



Observatoire
Tunisien de l'eau

أوجه القصور في سياسة الأمن الغذائي في قطاع الحبوب

بقلم: منى الهلالي ؛ وزوي فرنين Zoé Vernin.
المراجعة والتنسيق: إيمان اللواتي، وعلاء المرزوقي.
الخراج الفني: محمد العجلاني

ديسمبر 2020

5 مقدّمة

ا. تطوّر السياسة الفلاحيّة والسياسة المُعتمدة في قطاع الحبوب في تونس: أوجه القصور في السياسة الراهنة لـ 'الأمن' الغذائيّ 8

اا. هل تعتبر الإمكانيات المتعلقة بإنتاج الحبوب مبررا للجوء إلى الاستيراد؟ 15

ااا. الحاجة الملحّة إلى إدراج رهانات التغيرات المناخية ضمن السياسات الفلاحيّة 21

الخاتمة 25

قائمة المراجع 26

مقدمة

يُعتبر قطاع الفلاحة عمادا إقتصاديًا وإجتماعيًا وسياسيًا رئيسيًا في البلاد التونسية فهو يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10 بالمائة من جهة¹، وفي إنجاز الأهداف الوطنيّة المتعلّقة بالأمن الغذائيّ، وخلق مواطن الشغل، وإدارة الموارد الطّبيعيّة من جهة أخرى.

يُعتبَرُ قطاع الحبوب محورا إستراتيجيًا في الفلاحة التونسيّة إذ يمثّل 13 بالمائة من القيمة الفلاحيّة المضافة²، و42 بالمائة من المساحة الصّالحة للزراعة³، و27 بالمائة من مجموع المزارع الفلاحيّة⁴ و9 بالمائة من إجمالي التوظيف الفلاحي⁵. و باعتبار أن الحبوب تمثل غذاء أساسيًا للتونسيين، فإنّ 13 بالمائة من المصاريف الغذائيّة للأسر تُخصّص للحبوب، وهو ما يعادل 4 بالمائة من المصاريف الجمليّة⁶.

ولم تشرع السياسة الفلاحيّة في توفير جملة من الإجراءات الخاصّة بالتدخّل في السوق الداخليّة (إدارة الأسعار، وإنشاء مخازن عموميّة، وتوفير الدّعم والتحفيزات الجبائيّة ومنح التحويل، إلخ.) والإجراءات الحدوديّة (تراخيص التبادل، والمعالم الديوانيّة، إلخ.) بهدف دعم قطاع الحبوب على وجه الخصوص إلا في الثمانينات. وتهدف هذه التدابير أساسا إلى ضمان دخل كافٍ ومستقر لفلاحي الحبوب، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد في بعض المنتجات، و ضمان أسعار مناسبة للمستهلكين (خاصّة بالنسبة إلى المنتجات الأساسيّة).

غير أن هذه السّياسة ستلجأ في المستقبل إلى الإستيراد رغم الامكانيات المحليّة الكبيرة لإنتاج الحبوب على الصعيد الوطنيّ، فقد اختارت الدّولة اللجوء إلى الواردات للاستجابة للإستهلاك الذي لا ينفك عن الإرتفاع، وذلك بهدف تعزيز 'الأمن' الغذائي للبلاد.

إلا أن هذه الخيارات قد بيّنت قصورها بسبب إختلال التوازن بين المدفوعات وميزانيّة الدّولة وإرتفاع أسعار منتجات الحبوب المورّدة.

1 وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري، المرصد الوطني للفلاحة (2020). مؤشرات مفتاحية للفلاحة التونسية في 2019.

2 www.onagri.nat.tn/articles?id=1

3 www.agridata.tn/fr/dataset?q=superficies+des+c%3%A9r%3%A9ales

4 وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري (2006)، التعداد الفلاحي.

5 ر. خالدوي وب. سعديّة (2019)، دراسة قطاع الحبوب في البلاد التونسية وتعميد مواطن الغلّل الأساسيّة التي أدّت إلى الخسائر. مشروع الحد من الخسائر والتبذير الغذائي وتحسين سلاسل القيم

للأمن الغذائي في مصر وتونس، منظمة الأغذية والزراعة، المرصد الوطني للفلاحة.

6 نفس المصدر.

في 2019، سجّل الميزان التجاري الخاص بالمنتجات الفلاحية والغذائية عجزا يبلغ (-1398.2) مليون دينار⁷ ويعود ذلك أساسا إلى إرتفاع واردات الحبوب من حيث الكمّ والقيمة. كما بلغ معدّل الإعتماد على واردات الحبوب بجميع أنواعها 57.35 بالمائة خلال الفترة المتراوحة بين 2008 و2018⁸، ومن جهة أخرى، نجد أنّ الاستجابة إلى الطلب المحلي من القمح اللين خلال السنوات العشر الأخيرة تتمّ من خلال الواردات بنسبة تقدّر بـ 84.21 بالمائة. أما القمح الصلب والشعير، فإنّه يعتمد على الاستيراد بنسبة 40.69 بالمائة و50.81 بالمائة تباعا خلال الفترة ذاتها (2008-2018).

أمام هذا الوضع الذي يستحيل إستمراره على المدى الطويل وبهدف النهوض بالإنتاج الفلاحي الوطني بصفة عامّة، إتّجهت الدّولة من خلال مخطّطها الخماسي (2016-2020) إلى رؤية بيئية تشجّع على حسن إدارة الامكانيات الطبيعية⁹، إلا أنّ عدم دقّة التعليمات الخاصّة بالإجراءات العملية التي ينبغي إعتمادها في القطاع الفلاحي حالت دون إنجاز هذه الرؤية الاستراتيجية إنجازا ناجعا.

بالإضافة إلى ذلك، ورغم أنّ البلاد التونسية تعاني من نقص في المياه السطحية، فإنّنا نلاحظ تمدّد المناطق السقوية في الزمن الراهن وللجوء المتزايد إلى الري التكميلي ممّا أدى إلى إستغلال الموارد الجوفية إستغلالا مفرطا وإلى تراجع جودة المياه¹⁰. ومن جهة أخرى، فإن آثار التغيّر المناخي مسؤولة عن التراجع الكبير الذي طال الموارد المائية على الصعيد الوطني وخسارة المناطق الفلاحية السقوية منها خاصة وذلك بسبب إرتفاع منسوب مياه البحر¹¹.

أمام هذه السياسة الفلاحية التي تشجّع التبعية للسوق الدولية وهذه القدرات المائية الشحيحة فضلا عن الآثار المترتبة عن التغيّر المناخي، فإن إستدامة القطاع الفلاحي بما في ذلك قطاع الحبوب الذي يمثّل عموده الأساسي مهدّدة بشكل جدّي.

7 وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المرصد الوطني للفلاحة، (2019)، الميزان التجاري الغذائي.

8 ن. الجزيري، (2019)، لوحة عدّادات الحبوب في البلاد التونسية. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المرصد الوطني للفلاحة.

9 منوال التنمية لـ 2016-2020، المجلّد القطاعي.

10 ح. أ. الشابي، وج. ب. بليسي، وو. خشيمي، وج. ب. رولاند، (2019)، تقرير تلخيصي حول الفلاحة في البلاد التونسية. CIHEAM-IAMM، ص. 99.

11 وزارة الفلاحة والبيئة، الوكالة الفرنسية للتنمية، (2011)، تحديث السياسة الفلاحية المتوافق بشأنها، التوجهات من أجل أجندة فلاحية تونسية جديدة.

وعلى ضوء السياق الجهوي وتطوّر السياق الوطني والدولي¹²، بات من الضروري ومن العاجل إعداد استراتيجية شاملة تتمحور حول الأمن المائي والسيادة الغذائية، لتقدّم حلولاً لمشاكل الإفراط في استغلال الموارد وتراجعها من جهة وحلولا تقطع مع التبعية الغذائية والنماذج الفلاحية المكثفة من جهة أخرى، فبالاعتماد على سياسة مبنية على السيادة الغذائية من شأنه أن يدعم الإنتاج الفلاحي المحلي لإطعام السكان¹³.

حسب لا فيا كمبسينا (1996): تُعرّف السيادة الغذائية بأنّها "حق الشعوب في الحصول على غذاء صحي يتوافق مع الثقافة السائدة ويتم إنتاجه بطرق مستدامة".

لقد أضحي من الوجيه و العاجل إعادة التفكير في نموذج فلاحيّ تنمويّ يسعى إلى تحقيق السيادة الغذائية ويضمن الأمن المائي في البلاد التونسية. ومن خلال هذه الورقة التحليلية، نقترح المساهمة في هذا التفكير وذلك بالتركيز على قطاع الحبوب وتعليل توجّهنا بـ "البصمة المائية" في زراعته. تم تصميم هذا المفهوم بهدف توفير دعم لسياسة إدارة المياه وإيجاد حلول لعدد من الإشكالات، وسنستخدم هذا المفهوم أيضاً للنهوض بالسيادة الغذائية للبلاد بدلا من 'الأمن' الغذائي.

حسب تقرير "كثيب البصمة المائية" فإنّ تعريف مفهوم البصمة المائية هو بمثابة الحجم الكلي للماء العذب المستعمل لإنتاج السلع والخدمات التي يتم استهلاكها من الفرد أو المجتمع أو التي يتم انتاجها من الشركات (أو المنتجين الفلاحين). يقسم هذا المفهوم إلى ثلاثة أقسام وهي: البصمة المائية الزرقاء (التي تمثل إستهلاك المياه السطحية والمياه الجوفية)، والبصمة المائية الخضراء (التي تمثل إستهلاك مياه الأمطار وخاصة من خلال التبخر في المحاصيل الفلاحية)، والبصمة المائية الرمادية (التي تمثل حجم الماء العذب الضروري لإذابة الملوثات بقدر يجعل جودة المياه تستجيب إلى المعايير الدولية).

سيتم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة مستويات. سيعرض القسم الأول نقدا للرؤية السياسية الفلاحية في البلاد التونسية، وخاصة الرؤية الجارية العمل فيها في قطاع الحبوب. أما القسم الثاني فإنه سيخصّص لفهم التوجّهات الفلاحية المعتمدة لتوزيع زراعة الحبوب على الصعيد الوطني وفقا لتوفر المياه. أخيرا فإن القسم الثالث سيتطرّق إلى أثر التغيرات المناخية على زراعة الحبوب بهدف تضمين هذه الرهانات في إتجاه تطوير السياسات الفلاحية.

12 نفس المصدر.

13

1. تطوّر السياسة الفلاحيّة والسياسة المُعتمدة في قطاع الحبوب في تونس: أوجه القصور في السياسة الراهنة لـ 'الأمن' الغذائي

شهدت السياسة الفلاحيّة المعتمدة منذ فجر الإستقلال تغيّرات عديدة على مستوى الإنتاج والتوظيف الفلاحي ومكانة الفلاحة في الاقتصاد. وبالفعل، فقد تطوّرت السياسة الفلاحيّة تدريجيّاً وانتقلت من التّطوُّع الذي تبذله الدّولة بهدف تكثيف المحاصيل وتعبير الإنتاج ومراقبة بعض القطاعات إلى اقتصاد توزيعي لصالح المستهلكين، ثم إلى "البيروالية حمائيّة"¹⁴.

استلهمت السياسة الفلاحيّة من التجربة الفلاحيّة الاستعماريّة النموذج التنمويّ المُكثّف الذي أعمّدت مثله في الستينات لتعزيز الإنتاج الفلاحي على الصعيد الوطني، فأفضت هذه السياسة سنة 1962 ولادة جهة إحتكارية تعنى بتنظيم الأنشطة المتعلّقة بقطاعات الحبوب (بما ذلك الجمع والاستيراد والتوزيع والتخزين) وهي ديوان الحبوب والبقول الغذائيّة والمنتجات الفلاحيّة الأخرى¹⁵.

ومع ذلك، فإن التوجهات الفلاحيّة التي تم إعتماؤها من تكثيف عوامل الإنتاج (البذور المنتقاة، والأسمدة الكيميائيّة، ومنتجات حماية المحاصيل)، وإدخال المكننة على التقنيات الفلاحيّة (الحرث والبذر والتدوير) وتهيئة هياكل الإنتاج (الوحدات التعاضديّة للإنتاج) لم تكن تهتم إلا بالمستغلات الكبرى، في حين أن المزارع الفلاحيّة (المستغلات الصغرى والمتوسّطة) لم تكن تُعتبّر ضمن هياكل الإنتاج التي تُعزّز التنمية الفلاحيّة إلا بصفة ثانويّة، الأمر الذي أدّى إلى تعميق الهوّة الاجتماعيّة في قطاع الفلاحة في مستهل السبعينات¹⁶.

سُرعان ما تُرجمت هذه التّباينات الاجتماعيّة بتفاقم فقر الفلاحين وعجز مجتمع الفلاحين على توفير الآدخار الضّروريّ للحفاظ على موارد انتاجها وتحسينها، ممّا أدّى إلى ركود الإنتاج الفلاحي لا سيّما في قطاع الحبوب¹⁷. وللإستجابة للطلبات الحثيثة على الغذاء الناجم عن تغيّر العادات الإستهلاكية للتونسيين عقب الاستعمار، إرتفع اللجوء إلى الواردات وتم تقديم ذلك على أنّه الحلّ الأمثل لتوفير الغذاء¹⁸.

14 ر. خالدي وب. سعديّة، (2019). دراسة قطاع الحبوب في البلاد التونسيّة وتحديد مواطن الخلل المتسبّبة في الخسائر. مشروع الحد من الخسائر والتبذير الغذائي وتحسين سلاسل القيمة للأمن الغذائي في مصر وتونس، منظمة الأغذية والزراعة، المرصد الوطني للفلاحة.

www.oc.com.tn/fr/presentation/historique/ 15

16 م. جويلي، (2015)، التعديل الهيكلي، العولمة والفلاحة الأسريّة في البلاد التونسيّة، جامعة مونيخيه.

17 نفس المصدر.

18 المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجيّة، (2017)، مراجعة إستراتيجيّة للأمن الغذائي في تونس.

تجدد الإشارة إلى أن المزارع العائلية والريفية رغم تهميشها الاقتصادي فإنّها إستطاعت الصّمود والتّطور¹⁹ ولئن إستطعنا تفسير إستمرارها في تونس بقدره هذا الصنف على التّكيف والصّمود، فإن ذلك يرجع أيضا إلى جملة من الآليات التّنظيميّة التي وضعتها الدّولة.

خلال الفترة المتراوحة بين 1974 و1980، شهدت البلاد التونسيّة بعض الرفاهيّة في الماليّة العموميّة بفضل العائدات النفطية التي تمكّن البلد من تحصيلها ومن ضحّها في الدورة الإقتصاديّة، فمكّنت هذه الديناميكيّة التّنمويّة الدّولة من وضع جملة من البرامج التي تهدف إلى مكافحة الفقر كما مكّنت من إعتداد سياسة فعّالة توفر دعما للاستهلاك وللمستلزمات الفلاحيّة من خلال آليّة تعويض ترمي إلى التحكّم في أسعار المنتوجات الأساسيّة، لا سيّما الحبوب²⁰.

تعود نشأة منظومة تعويض المنتوجات الأساسيّة إلى سنة 1945، وقد تشكّلت إثر إنشاء صندوق التعويض بموجب الأمر الصّادر عن الباي بتاريخ 28 جوان 1945²¹، وقد نصّ القانون الأساسي المتعلّق بالميزانيّة سنة 1967 على إمكانيّة إنشاء صناديق خاصّة بتمويل العمليّات ذات الصبغة الخاصّة قصد حشد الموارد الماليّة الصّوريّة²².

وفي هذا السياق، تم إنشاء الصندوق العام للتعويض بموجب القانون عدد 26 المؤرخ في 29 ماي 1970، الذي تم تأكيده والاعتراف به في قانون الماليّة عدد 65 لسنة 1970 المؤرّخ في 31 ديسمبر 1970²³، ويتم تأمين مصاريف هذا الصندوق أساسا من المداخل الذاتية التي تم ضبطها في التنظيم الجاري به العمل، وجزئيا من الميزانيّة.

إلا أنّ هذه الديناميكيّة التّنمويّة ما فتئت أن تراجع بسبب إهتراء آليّاتها التّنظيميّة، ومردّد ذلك اختلال التوازن بين مصاريف الدولة وميزانيّتها وإرتفاع الديون الخارجيّة، ممّا أدّى إلى مرور الاقتصاد الوطني بأزمة حادّة خلال الفترة الممتدّة بين 1981 و1986²⁴.

19 م. جويلي، (2015)، التعديل الهيكلي، العولمة والفلاحة الأريّة في البلاد التونسيّة، جامعة مونييليه، 20 نفس المصدر.

21 www.commerce.gov.tn/Fr/presentation-de-la-caisse-generale-de-compensation_11_32

22 الفصل 19 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967، المتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الدولة: "تهدف الصناديق الخاصّة بالخرّانة إلى رصد المداخل الخاصّة بتمويل العمليّات الدقيقة المتعلّقة ببعض الخدمات العموميّة."

23 www.commerce.gov.tn/Fr/presentation-de-la-caisse-generale-de-compensation_11_32

24 إ. براك، (1997)، الاقتصاد التونسي ما بين التعديل والإدماج (1986 – 1995)، Université PANTHEON-ASSAS، باريس 2.

في هذا السياق، وسعياً إلى الاستجابة إلى إملاءات صندوق النقد الدولي الذي يدعو البلاد التونسية إلى تحقيق توازن اقتصادي وطني من خلال منح قرض لفائدتها²⁵، تبنت الحكومة إصلاحات في إطار قانون المالية تضم جملة من التدابير التقشيفية بما في ذلك تخفيض الدعم على منتجات الحبوب وزيادة أسعار الإستهلاك وذلك بنسبة 70 بالمائة على أسعارالدقيق والعجين وبنسبة 108 بالمائة على أسعار الخبز²⁶.

أدى المس من الحاجيات الأساسية للسكان إلى الاحتجاج في كثير من الجهات ابتداء من 31 ديسمبر 1983، أدت هذه الاضطرابات التي تعتبر الأبرز منذ الاستقلال إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية في البلاد، مخلّفة مئات من القتلى و آلاف الاعتقالات. ولم تنته انتفاضة الخبز إلا بتعليق الإجراءات المتخذة نهائياً بموجب قرار من رئيس الجمهورية في 6 جانفي 1984.

وفي نفس هذا السياق، أجرى البنك الدولي سنة 1985 دراسة حول الأزمة الاقتصادية في تونس التي بينت أن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة مردّها ارتفاع النفقات العمومية بنسق أسرع من الناتج الداخلي الخام، وضعف نمو الصادرات نتيجة الارتفاع المشط لسعر الصرف بالإضافة إلى الحماية المفرطة على المنتجات المحلية²⁷.

وبناء على هذا التشخيص، وجدت الحكومة نفسها مضطّرة إلى تبني برنامج الإصلاح الهيكلي المفروض من قِبَل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ابتداء من جويلية 1986، الذي كان يهدف أساساً إلى "إرساء عملية تراكم أكثر كثافة تعتمد على الطلب الخارجي"²⁸. لقد كان برنامج الإصلاح الهيكلي شرطاً لحصول تونس على الدعم المالي من قِبَل هاتين المؤسستين وكان من المُفترض أن يُساعد ذلك على معالجة نتائج الأزمة.

لِحِق هذا الالتزام العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها من خلال وضع المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1987 - 1991)، وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز انسحاب الدولة والنهوض بالمبادرة الخاصة والانفتاح على الخارج وتنويع الواردات وزيادة الانخراط في الاقتصاد العالمي.

ومن بين المخططات التي تم وضعها أيضاً مخطط الإصلاح الهيكلي الفلاحي الذي يهدف إلى الشروع في تنفيذ أنشطة ديوان الحبوب، والبقول الغذائية وغيرها من المنتجات الفلاحية وإعادة تركيزها من خلال توسيع دائرة الامتيازات الخاصة بالاستثمارات الفلاحية لتشمل الجمع والتخزين، وذلك بموجب الأمر عدد 1252 المؤرخ في غرة أوت 1990.

25 س. بيسس، (1987)، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تونس: تطوّر على مدار ثلاثين سنة، نسخة المركز الوطني للبحث العلمي، دليل أفريقيا الشمالية، الجزء 16.

26 ب. ستورا وأ. إلياس، (1999)، في 100 باب من المغرب العربي: إنتفاضات الخبز، ص. 151-153.

27 البنك الدولي، (1985)، تونس، مشروع قرض تعديل القطاع الفلاحي.

28 م. جويلي، (2015)، التعديل الهيكلي، العولمة والفلاحة العائلية في تونس، جامعة مونتيليه.

بالإضافة إلى تحرير توريد بعض المنتجات كالذرة وفول الصويا والفضّة وتصديرها وتسويقها، وتحرير تسويق الشعير على الصعيد المحلي، بناء على تحرير سعره على الإنتاج²⁹.

كانت هناك العديد من الدراسات التي كانت تحظى في أغلب الأحيان بالدعم المالي من المؤسسات الدولية والتي كانت تحاول جاهدة إبراز الدور الإيجابي الذي يلعبه برنامج الإصلاح الهيكلي على التوازنات الاقتصادية الشاملة وعلى النمو الاقتصادي وعلى أداء القطاع الفلاحي على وجه الخصوص³⁰.

إلا أن هذا التوجه الليبرالي لم يعد بالنفع إلا على كبار الفلاحين، وفي المقابل، وجدت المزارع العائلية والريفية نفسها أمام ظروف مناخية عشوائية وسلبية شكلت عقبة كبيرة أمام استقرار انتاجاتهم ومداخيلهم، خاصة بعد انسحاب الدولة³¹.

وبغض النظر عن مخطط الإصلاح الهيكلي الفلاحي، فقد تعزّز التحرير التدريجي للمبادلات الفلاحية وانفتاح الفلاحة التونسية على الخارج إثر الإمضاء على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (1994)³² وخاصة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (1995)³³.

وإزاء هذا الوضع الذي يتم فيه تحرير المبادلات، تم تسجيل تبعات ثقيلة على الفلاحة التونسية، إذ وجدت المزارع الصغرى والمتوسطة، التي تمثل 54 بالمائة من مجموع المزارع الفلاحية على الصعيد الوطني³⁴ نفسها في وضعيّة هشة للغاية بسبب عدم قدرتها على التنافس مع الفلاحين الأجانب.

ومن هذا المنطلق، أدّت ملائمة أسعار الإنتاج مع الأسعار الدولية إلى زيادة تدهور المداخيل الحقيقية للمزارع الصغرى التي تُعنى بإنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية من قبيل الحبوب وتربية الماشية³⁵.

29 www.oc.com.tn/fr/presentation/historique

30 كانت البلاد التونسية أول بلاد في المنطقة تعتمد إصلاحات هيكلية مبرّرة ساهمت في حسن أدائها الاقتصادي في منتصف التسعينات، مسجلة بذلك تقدما هائلا على مستوى مؤشرات النمو الاجتماعي والإنساني. شهدت البلاد نسب نمو تتعدى متوسط النسب في المنطقة. مجموعة البنك الدولي، (2015).

31 م. جويلي، (2015). التعديل الهيكلي والعمولة والفلاحة العائلية في تونس. جامعة مونتيليبه.

32 المنظمة العالمية للتجارة، (2017). اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة: اتفاق مراكز الذي يؤسس للتنظيم العالمي للتجارة وملحقاته.

33 www.aleca.tn/decouvrir-1-aleca/relation-tunisie-ue/?print=pdf

34 www.onagri.nat.tn/uploads/divers/enquetes-structures/index.htm

35 م. جويلي، (2015). التعديل الهيكلي والعمولة والفلاحة العائلية في تونس. جامعة مونتيليبه.

ومن جهة أخرى، خلال هذه الفترة ذاتها، رفعت الدولة الدعم على المستلزمات الفلاحية (أي أغذية الماشية والأسمدة)، فأدى هذا القرار إلى تدهور القدرة الشرائية للمستغلات الصغرى نظرا لارتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية نتيجة تحرير تسويقها، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات المالية للمستغلات الريفيّة³⁶.

بالإضافة إلى ذلك، في إطار جرد الوضع المالي للصندوق العام للتعويض سنة 1996، تم اتخاذ قرار بالاقتران على تمتيع فئات الأسر ذات الدخل المنخفض بالتعويض، فتم بذلك استثناء بعض المنتجات الاستهلاكية كمكعبات السكر واللحوم من نطاق تدخل الصندوق.

وفقا للأمر عدد 2145 المؤرخ في 30 سبتمبر 2002³⁷، تم إدخال إصلاحات هيكلية على منظومة تعويض المنتجات الأساسية بهدف التخفيف من مصاريف الصندوق وتسهيل تدخل القطاع الخاص في الأنشطة التنافسية. غير أن الدولة انسحبت فعليًا من الأنشطة ذات الصبغة التنافسية انطلاقًا من سنة 2005 بحيث أن دور ديوان الحبوب، تقلص بشكل كبير في عملية الجمع حيث مر من 32 بالمائة سنة 2005 إلى 1 بالمائة سنة 2018 وأن حصة الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية انتقلت من 67 بالمائة سنة 2005 إلى 35 بالمائة سنة 2018، وذلك لفائدة الجامعين الخواص³⁸.

أما في الوقت الراهن، فإن الدولة تتدخل فقط لضبط السعر الأساسي للإنتاج بالنسبة إلى القمح الصلب والقمح اللين، وسعر الاقتناء من جامعي الحبوب وسعر التدخل بالنسبة إلى الشعير والتريتيكال.

بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المشاكل التي تطال كل حلقات قطاع الحبوب³⁹. وبشكل عام، هناك مشاكل عديدة من بينها تعدد المتدخلين في القطاع (ديوان الحبوب، ووزارة الفلاحة، ووزارة التجارة والصناعة، والتعاضديات، والجامعون الخواص وشركات الصناعات الغذائية)، واحتكار قطاع الحبوب، وانخفاض المردود المسجل للقمح اللين الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع نسبة الاعتماد على الحبوب المستوردة، وضعف الإرشاد والتأطير بالنسبة إلى مختلف المتدخلين في كل مراحل السلسلة، وغياب هيكلية خاصة بالفلاحين للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالكميات التي ينبغي توفيرها في الأسواق، وتغير العادات الغذائية، و التبذير المشط لمنجات الحبوب خاصة الخبز، والاعتماد شبه الكلي لزراعة الحبوب على الظروف الطبيعية وأخيرا، الأثر المترتب على التغير المناخي الذي يهدد الفلاحة التونسية وخاصة زراعة الحبوب.

36 م. جويلي، وإ. كحولي، وم. اللومي، (2016)، الاستيلاء على الموارد المائية وتهميش منطقة سيدي بوزيد (الوسط التونسي)، دراسات ريفية، ص. 117-134.

37 www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%3C%A9cret-num-2002-2145-du-30-09-2002-jort-2002-081_2002081021453

38 www.oc.com.tn/images/stories/tableau3-fr-collecte-2019.pdf

39 م. المكاري، (2016)، تنظيم السلسلة اللوجستية لقطاع الحبوب في تونس، الحالة الراهنة والتوقعات. FranceAgriMer، الحبوب نحو البلاد التونسية.

ضف إلى تلك المشاكل الأزمة الدولية غير المسبوقة التي تسبب بها وباء الكوفيد 19 سنة 2020، فتونس كغيرها من البلدان وجدت نفسها مجبرة على فرض الحجر الصحي الشامل، مما ترتب عنه إغلاق الأنشطة والحد منها، باستثناء الصناعات الغذائية والمتاجر المحلية، وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أن المبادلات التجارية قد شهدت تراجعاً كبيراً. غير أن هذه الجائحة قد بيّنت الأهمية الكبرى التي يتبوؤها قطاع الحبوب، فقد سجلت البلاد التونسية خلال فترة الحجر الصحي الشامل طلباً محلياً كبيراً على منتجات الحبوب كالدقيق والسميد والعجين الغذائي.

لقد برهنت هذه الأزمة على ضرورة اضطلاع بلد مثل تونس بإنتاج الحبوب محلياً وحسن إدارة المخزونات الوطنية وتحسين قنوات التوزيع، إلا أنه تجدر الملاحظة إلى أن القدرة على تخزين الحبوب على الصعيد الوطني لا تغطي سوى 45 بالمائة من الاحتياجات، مما يعكس تهديداً حقيقياً في وقت الأزمات أو عند غلاء الأسعار العالمية⁴⁰.

لقد سلطت هذه الجائحة الضوء على المخاطر التي تنطوي عن التبعية الغذائية وفي هذا السياق، بيّنت أوجه القصور في السياسة المعتمدة في قطاع الحبوب والتي تم إدراجها ضمن رؤية 'الأمن' الغذائي الذي تم فرضه من طرف البنك الدولي منذ الثمانينات⁴¹.

حسب منظمة الأغذية والزراعة: "يعتبر الأمن الغذائي متوفراً متى تمكن كل الناس في أي زمن من الحصول مادياً وفعالياً على غذاء كافٍ وصحيٍّ ومغذٍ يمكنهم من الاستجابة إلى احتياجاتهم الطاقية وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بحياة صحية ونشطة."⁴²

وبناء على ذلك، يحيلنا 'الأمن' الغذائي إلى جملة من الإجراءات التي تتمثل في توفير المواد الغذائية دون التساؤل عن مسار إنتاجها، وتميل هذه العملية التي طالما تعتمد على الحكومات ومختلف المؤسسات الدولية إلى تهميش سلم الإنتاج المحلي فتعزز بذلك الديناميكية العالمية العابرة للحدود التي تغض الطرف عن صغار الفلاحين وعن الدور الكبير الذي يلعبونه بصفتهم فاعلين أساسيين في القطاع، التي تُهدّي مقاليدهم إلى شركات متعددة الجنسيات .

إن قصور الإنتاج المحلي على تلبية كل حاجيات السكان هو الذي يدفع إلى التوريد من السوق الدولية لاستيراد ما لم يقع إنتاجه، وحسب هذه الرؤية الليبرالية، فإن البلدان ليست مجبرة على إنتاج احتياجاتها من الغذاء طالما توفّرها سوق الاستيراد⁴².

40 المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، (2017)، مراجعة استراتيجية للأمن الغذائي في تونس.

41 عرّف البنك الدولي (1986) الأمن الغذائي في منتصف الثمانينات على أنه نفاذ كل الناس في كل زمن لغذاء كافٍ للتمتع بحياة صحية ونشطة. منظمة الأغذية والزراعة، (1997).

42 www.siyada.org/fr/siyada-board/agriculture-dexportation/le-piege-des-concepts-entre-securite-alimentaire-et-souverainete-alimentaire-ou-se-positionnent-les-peuples

ولعلّ الاعتماد على الواردات من الحبوب بنسبة 57.35 بالمائة⁴³ رغم المجهودات المذكورة أنفاً لتنمية قطاع الحبوب يوحي بأن هذه الرؤية الخاصّة بـ'الأمن' الغذائي لن تُمكن أبداً من تقوية قطاع الحبوب بنجاعة لتجعله قادراً على المنافسة أو الصمود أمام الأزمات غير المتوقّعة.

في هذه المرحلة، وبناء على ما تقدّم، لقد بات من الواضح أن البلاد التونسية لم تعر اهتماماً كبيراً لوضع استراتيجيّات وطنيّة واضحة تتوافق مع السياق والاحتياجات المحليّة في قطاع الحبوب، فكلّ التعديلات والإصلاحات التي تمّ إجراؤها منذ الاستقلال لم تكن تهدف إلاّ إلى الحصول على إعانات لرفع الكفاءات رغم أن عدداً صغيراً جداً من الفلاحين يستفيد منها، أو إلى النفاذ إلى المساعدات التي تمنحها المؤسسات الماليّة الدوليّة التي تفرض في المقابل إملاءاتها لتحرير سوق الحبوب.

نظراً لهذا السياق الصعب والمشاكل المتراكمة على مرّ العقود، يبدو أن تعزيز السيادة الغذائيّة هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائيّ والحفاظ على استدامة القطاع الفلاحي على الصعيد الوطني والحماية من المخاطر والصدمات الخارجيّة وضمان حق الاستهلاك الصحيّ للجميع.

وبالفعل، فإنّ السيادة الغذائيّة تتطلّب العديد من الامتيازات التي تمكّن من تحقيق التوازن بين الجانب الاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي التي يؤدّي ترابطها إلى تحقيق تنمية مستدامة في الفلاحة.

وبإيلاء الأولويّة للإنتاج الفلاحي المحلي، يمكن للسيادة الغذائيّة أن تعزّز من خلال مبادئها التوجيهيّة التضامن الاجتماعي بين مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي لحماية الفلاح المحلي من مخاطر السوق الدوليّة. ويعتمد ذلك بالأساس على مشاركة مختلف الفاعلين في اختيار طرق الإنتاج والاستهلاك الغذائيّ⁴⁴. وفي هذا النطاق، قد يتزامن إعادة التّفكير في نماذج الإنتاج مع التّفكير في نماذج الإستهلاك أيضاً.

يرجع إدراج القمح اللين في غذاء التونسيّين إلى فرنسا خلال الاستعمار، وسرعان ما أصبح هذا الصنف يمثل المنتج الأساسي في حصّة الفرد (الخبز والعجين الغذائي) مما ترتّب عنه الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير. وبناء على ذلك، قد يمكن إعادة التّفكير في نموذج الاستهلاك الذي يوافق هيكل الإنتاج المحلي (القمح الصلب والشعير) من الانخراط في نقاش حول الظروف البيئيّة المناسبة لزراعة الحبوب. وفي هذا السياق، فإنّ السيادة الغذائيّة تضم تبني ممارسات فلاحية تتناسب مع البيئّة الوطنيّة، مع ضمان المحافظة على الموارد الطبيعيّة والأمن المائيّ في البلدان.

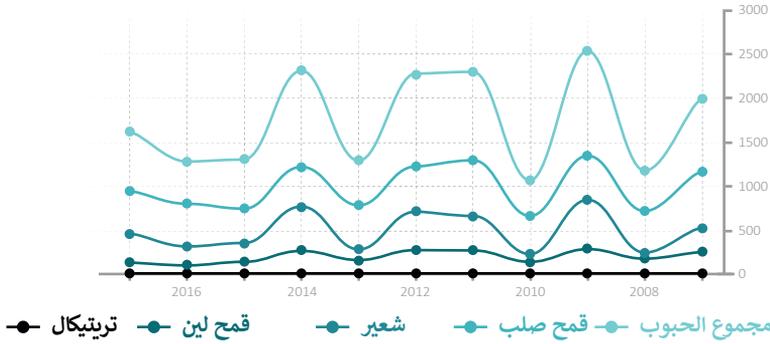
43. ن. الجزيري، (2019)، لوحة عدّادات الحبوب في البلاد التونسيّة. وزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري، المرصد الوطني للفلاحة. (The Transnational Institute (TNI

44. و. بالو، (2020)، جانحة كوفيد 19 والفرصة لتحقيق السيادة الغذائيّة. موجز كوفيد 19.

II. هل تعتبر الإمكانيات المتعلقة بإنتاج الحبوب مبررا للجوء إلى الاستيراد؟

اعتاد الفلاحون التونسيون منذ القِدَم على زراعة القمح الصلب للاستجابة لاحتياجاتهم من سميد وعلى الشعير للاستجابة جزئياً إلى احتياجات الماشية، إلا أن القمح اللين الذي يعتبر دخيلاً على تونس لم يحقق مكانة هامة إلا منذ الاستعمار الفرنسي.

خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2017، يُقسّم متوسط إنتاج الحبوب كالآتي: 57 بالمائة من القمح الصلب، و12 بالمائة من القمح اللين و29 بالمائة من الشعير⁴⁵، أما الباقي فإنه يتكوّن من التريتیکال.



الرسم البياني 1: تطور إنتاج الحبوب (حسب الألف طن) حسب الأصناف
المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، 2018

هناك حاليًا حوالي 1.35 مليون هكتار من الحبوب المتركَزة أساسا في شمال البلاد، وخلال الفترة المتراوحة بين 2007 و2017، احتلّت ولاية باجة المرتبة الأولى بنسبة 18 بالمائة، تليها بنزرت (12.8 بالمائة)، ثم الكاف (11.9 بالمائة)، وسليانة (11.9 بالمائة)، وجندوبة (10 بالمائة)⁴⁶.

وفي الواقع، تعتبر زراعة الحبوب زراعة بعليّة، لذلك فهي تعتمد كثيرا على الموارد المائيّة والظروف الجويّة. بالإضافة إلى ذلك، بيّنت العديد من الدراسات التي أعدت على الصعيد الوطني أن الري الإضافي يؤثر إيجابيا على محاصيل الحبوب⁴⁷. فقد أصبحت الحبوب المرويّة ذات مكانة مهمّة أكثر فأكثر في قطاع الري في البلاد.

45 www.agridata.tn/dataset/evolution-de-la-production-nationale-des-cereales/resource/190d9ce5-96ac-473c-9a2a-2782e98880af

46

www.agridata.tn/dataset?q=superficies+des+c%3%A9r%3%A9ales+&sort=score+desc%2C+metadata_modified+desc&text_bbox=&text_prev_extent=-2.28515625%2C2

6.27371402440643%75%2C40.84706035607122

47 مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمعهد الوطني للزراعات الكبرى، (2014)، أعمال اليوم الوطني لتتمين نتائج البحث في مجال الزراعات الكبرى.

إذ تحتل 5 بالمائة من جملة المساحات المخصصة للحبوب، وبلغت مساحتها خلال سنتي 2017-2018: 41110 هكتار بالنسبة إلى القمح الصلب المروي، و1190 هكتار بالنسبة إلى القمح اللين، و17300 هكتار بالنسبة إلى الشعير و490 هكتار بالنسبة إلى التريتيكال⁴⁸.

ومن جهة أخرى، تعتبر المنطقة الشمالية للبلاد التونسية أكثر جهة تسجيلاً للأمطار، إذ تحتوي على 60 بالمائة من مجموع الإمكانيات المائية بحيث أن معظم الإمكانيات تتركز في المياه السطحية (أي بنسبة 81 بالمائة)⁴⁹. لقد شكلت وفرة المياه في الشمال العامل الأساسي الذي جعل هذه المنطقة المنتج الأول للحبوب في تونس (77 بالمائة من مساحات الحبوب البعلية مقابل 49 بالمائة من المساحات السقوية).

تأكدت هذه النتيجة بعدد البحوث العلمية التي تم إجراؤها حول بصمة المياه في زراعة الحبوب، ففي سنة 2015، قارن شوشان وآخرون نوع بصمة مياه الحبوب في منطقة الشمال مع منطقتي الوسط والجنوب⁵⁰.

الجدول 1: متوسط البصمة المائية الزرقاء والخضراء والرمادية لزراعات الحبوب في تونس حسب الجهة (1996 – 2005)

البصمة المائية في طن من الزراعات (م ³ /طن)				الزراعات
المجموع	الرمادية	الزرقاء	الخضراء	
الشمال				
3790	180	90	3520	الشعير
2550	110	90	2360	القمح
الوسط				
3910	200	240	3470	الشعير
2710	120	230	2350	القمح
الجنوب				
5130	310	1050	3770	الشعير
4220	210	1230	2780	القمح

المصدر: بصمة المياه من منظور اقتصادي، 2015

تبيّن نتائج الجدول أعلاه أن بصمة الماء الجمليّة لزراعات الحبوب أكبر في جنوب تونس بالمقارنة مع الشمال والوسط (أي 5130 م³/طن بالنسبة إلى الشعير في الجنوب مقابل 3910 م³/طن في الوسط و3790 م³/طن في الشمال).

48 2018-2017- la superficie des cereales irriguees par le gouvernorat en ha - www.agridata.tn/dataset/repartition-de-la-superficie-des-cereales-irriguees-par-le-gouvernorat-en-ha-2017-2018

49 وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، (2017)، التقرير الوطني لقطاع المياه.

50 هـ شوشان، وي. هوكسترا، وس. كروول، م. وم. مكوئين، (2013)، بصمة المياه في تونس من منظور إقتصادي. معهد اليونسكو للتعليم المائي.

ويعود هذا الفارق أساسا إلى ارتفاع قيمة بصمة الماء الزرقاء (أي 1050 م³/طن بالنسبة إلى الشعير و1230 م³/طن بالنسبة إلى القمح)، الذي يعكس اللجوء إلى الري أي إلى المياه الجوفية. وتعتبر الظروف الجوية في الجنوب أقل ملاءمة لزراعة الحبوب (بسبب قلة الأمطار وشدة الجفاف، وارتفاع نسبة التبخر، إلخ.). أما بالنسبة إلى الحصص المسجلة للمياه الخضراء والرمادية فإنها تتساوى في المجمل بين المناطق الثلاث المعنية بالدراسة.

وفقا لما ذُكر آنفا، يبدو أن تونس في حاجة إلى زيادة استغلال إمكاناتها في إنتاج الحبوب في شمال البلاد للحفاظ على موارد "المياه الزرقاء" والاستفادة من المياه المتوفرة ومن وفرة "المياه الخضراء" ومن الظروف المناخية الملائمة لنموها.

وبهدف التشجيع على الإنتاج والسهر على ضمان عرض مستمر للحبوب، طوّرت الدولة جملة من الإجراءات الداعمة لقطاع الحبوب كالمكافآت والمنح للاقتصاد في مياه الري (التي قد تصل إلى 60 بالمائة من كلفة الإستثمار) بالإضافة إلى تسعيرات تفضيلية للحبوب المروية في مساحات الري العمومية⁵¹.

غير أنه بغياب المساعدة على التحكم في إدارة الري (النفاد إلى البيانات الجوية والتقدير الصحيح لبرامج الري) وتهذيب شبكات توزيع المياه والتشجيع على استخدام منظومات الري المقتصدة للمياه (وخاصة الري الموضعي)، تم تسجيل نسبة هدر لمياه الري تُقدّر بـ 18 بالمائة من إجمالي مياه الري⁵².

لا شك أن هذه الإجراءات قد وُضعت بهدف تعزيز 'الأمن' الغذائي على الصعيد الوطني، إلا أنه قد تبيّن من خلالها غياب الاهتمام الفعليّ بالإمكانات المائية، مع الإشارة أنه لم يُرصد للمحافظة على الموارد المائية سوى 1.3 بالمائة من الميزانية المُخصّصة لتنمية القطاع الفلاحي في المخطط الخماسي لـ 2016-2020⁵³.

ضف إلى ذلك غياب استراتيجية شاملة وناجعة تهدف إلى تحديد المشاكل المتعلقة بقطاع الحبوب، وهو ما يفسّر زراعة القمح اللين- الحصة الغذائية الأساسية للتونسيين أي العجين الغذائي والخبز- في مساحات صغيرة وتحقيقه محاصيل ضعيفة، مع الإشارة أن محاصيل الحبوب لم تتجاوز 25 قنطار/هكتار بالنسبة إلى القمح الصلب، و21 قنطار/هكتار بالنسبة إلى القمح اللين، و16 قنطار/هكتار بالنسبة إلى الشعير سنة 2018⁵⁴.

51 - هـ. إ. الشابي، (2019)، تقييم منظومة تدعيم القطاع الفلاحي في تونس، 2018، CIHEAM-IAMM، ص. 122.

52 - أ. شبيب، وو. بحري، وأ. فريجة، (2013)، كيفة قياس نجاعة استخدام مياه الري في إنتاج القمح الصلب: حالة شبكة (البلاد التونسية)، New Medit، عدد 1، ص. 49-55.

53 - المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، (2017)، المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي في تونس.

54 - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، (2019).

لذلك، كان اللجوء إلى الاستراد بمثابة بديل تم اختياره لتعويض النقص في إنتاج الحبوب على الصعيد الوطني. وبالنسبة إلى الفترة 2008-2018، مثّل القمح اللين القسط الأكبر من واردات الحبوب بنسبة 71 بالمائة سنة 2009 و50 بالمائة سنة 2017 من مجموع كمّية الحبوب المستوردة⁵⁵.



الرسم البياني 2: توزيع واردات الحبوب بالطن

المصدر: ديوان الحبوب، 2018

ومن جهة أخرى، في إطار هذا السياق البيئي الصعب والمقلق لكثرة الضغوط الممارسة على الموارد المائية، تم إجراء العديد من البحوث العلمية على الصعيد الوطني التي دعت من خلال تقييم "الماء الافتراضي" للحبوب فكرة اللجوء إلى الواردات وخاصة القمح اللين.

تُعرّف المياه الافتراضية بـ"كمية المياه الضرورية لصناعة شيء أو سلعة ما" (ألان، 1997).

وبالفعل، تم التفكير في مبدأ المياه الافتراضية كحل لمجابهة نقص المياه، وهو مبدأ مبني على أن كل بلد يعاني من نقص في الموارد المائية قد لا يلجأ إلى استيراد المياه مباشرة وإنما إلى استيراد منتجات ذات تركيز مائي افتراضي عالٍ، فتنشأ عن ذلك بلدان "مستوردة" و"مصدرة" للمياه الافتراضية⁵⁶.

حسب السويسي وآخرين، توفّر تونس حوالي 1.4 مليار م3 من المياه باستيراد مليون طن من القمح سنوياً⁵⁷.

55 نفس المصدر.

56 ت. ألان، (1997)، المياه الافتراضية كحل على المدى الطويل لمجابهة نقص المياه في اقتصادات الشرق الأوسط. دراسة مقدّمة في جمعية العلوم البريطانية سنة 1997، جامعة ليدز.

57 أ. السويسي، ور. الهامي، وت. اسطيموي، وآ. بن علي، (2017)، المياه الافتراضية الرزقاء والخضراء في المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية لتونس. المشروع: المياه الافتراضية والأمن الغذائي في تونس: من نتائج دعم التنمية.

وحسب Hoekstra و Chapagain ، باستيراد 2146600 طن من الحبوب، توفّر تونس 2901.7 مليون م³ من المياه خاصّة عند استيراد الشعير والقمح اللين⁵⁸.

الجدول 2: بيان واردات المنتجات الفلاحية الأساسية بالبلاد التونسية

المنتج	المياه الافتراضية المستعملة (م ³ /كغ)	الكمية المستوردة (طن)	المياه الافتراضية المستوردة (مليون م ³)
القمح الصلب	1.23	540 000	666.450
القمح اللين	1.34	1100 000	1479.197
الشعير	1.68	790 000	1328.039
الذرة	3.33	15 700	2664.000

المصدر: تدفّقات المياه الافتراضية بين الأمم في علاقة بتجارة الماشية ومنتجات الماشية، 2003

لا شك أن هذه الدراسات قد مكّنت من إثبات أن تونس تقتصد في المياه من خلال التوريد، لكن تنبغي الإشارة إلى أن مفهوم المياه الافتراضية يتميّز بمقارنته الليبرالية الجديدة الذي يتّبع منطق الامتيازات النسبية، أي أن كل بلد مطالب بإنتاج وتوريد المنتجات التي يُعتبر فيها أفضل نسبياً، ممّا يجعل الاقتصاديات منغلقة تقتصر على منتجات بعينها. بالإضافة إلى ذلك أن هذا المبدأ يخلق تبعية كبرى للبلدان التي تعاني من شح في المياه (مثل تونس) إزاء السوق العالمية، وهو أمر لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل. وبذلك، فإن توريد المنتجات الغذائية مع التطبيق المباشر لمفهوم المياه الافتراضية قد يضع البلد في تبعية سياسية مع شركائها التجاريين⁵⁹.

بات من الواضح أن البلاد التونسية لم تبذل الجهود الضرورية للنهوض بالإنتاج المحلي للحبوب من خلال تحسين استخدام الموارد المائية، فباختيار التوجه نحو الإستيراد، والتحقّج بتحقيق ربح في الموارد المائية وأرقام شاملة لل'أمن' الغذائي، نجد أن تونس لم تعتمد رؤية للسيادة الغذائية على المدى الطويل تهتمّ قبل كل شيء بالحفاظ على الموارد المائية وتنميتها تنمية مستدامة بشكل يتلاءم مع أنماط الإنتاج والإستهلاك الغذائي.

غير أن التصدي للتفكير الليبرالي المبني على مفهوم المياه الافتراضية و'الأمن' الغذائي يتطلب إصلاحاً على مستوى الإجراءات التشريعية والإدارية والمالية والقضائية والتحفيزية في القطاع الفلاحي، خاصّة لإدارة الموارد المائية التي تضع بدورها قيوداً على الإنتاج الفلاحي.

58 Hoekstra A. Y. (2003) و Chapagain A. K. تدفّقات المياه الافتراضية بين الأمم في علاقة بتجارة الماشية ومنتجات الماشية. معهد اليونسكو للتعليم العالي. 59 إ. اللواتي، وس. بالكو، (2019)، سياسة المياه: هل ستمكّن مجلة المياه الجديدة من الاستجابة إلى أزمة المياه في تونس؟ موجز السياسة عدد 6. المرصد التونسي للإقتصاد.

فإعادة التفكير في نموذج تنموي مبني على خارطة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار الخاصيات الجهوية والزراعية وترتب أولويات الإنتاج حسب الإمكانيات الطبيعية للبلاد يمكن ترشيد استهلاك الموارد المائية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للبلدان وحتى في أنشطة القطاعات ذاتها وذلك بالاعتماد على إجراءات بصمة المياه لا على المياه الافتراضية للنهوض بالأمن المائي في البلاد.

ومن هذا المنظور يتبين أنه لا بد للبلاد التونسية أن تعيد التفكير في سياسة الحبوب المعتمدة على الصعيد الوطني، وذلك بهدف زيادة مساحات إنتاج الحبوب وخاصة القمح اللين. ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بوجود إرادة سياسية تراعي البصمة المائية للزراعات والأثر المترتب عن التغيرات المناخية عند تعريف الاستراتيجيات الوطنية لترشيد استخدام الموارد المائية.

III. الحاجة الملحة إلى إدراج رهانات التغيرات المناخية ضمن السياسات الفلاحية

منذ ثلاثين سنة، تم إقرار التغير المناخي على مستوى الكرة الأرضية، وقد تجلّى أثره مباشرة بارتفاع متوسط درجة الحرارة وتقلّب هطول الأمطار وارتفاع حصول الكوارث الطبيعية⁶⁰. تتميز البلاد التونسية بمناخ متوسطي جاف وبإمكانات مائية متواضعة بالإضافة إلى مخاطر مناخية، ومنذ سنة 1958، تم تسجيل عدة فترات من التغيرات المناخية الكبيرة التي ضمّت جفافا دوريا شديدا يتكرر كل ست سنوات تقريبا وأمطارا غزيرة كل 12 سنة، بالإضافة إلى ارتفاع حصول الكوارث الطبيعية كالفيضانات التي أصبحت أكثر تواترا وعلى إمتداد جغرافي أوسع، خلال العقود الثلاثة الأخيرة⁶².

سنة 2018، أصدر المعهد الوطني للرصد الجوي توقّعات جديدة حول التغير المناخي، متنبّئا بارتفاع متوسط درجات الحرارة في البلاد التونسية بين 2.1 و 2.4 درجة مئوية في أفق 2050، وبين 4.2 و 5.2 درجة مئوية في نهاية 2100، وبصاحب ذلك انخفاض في المخزون السنوي للأمطار بـ 1- بالمائة و 14- بالمائة سنة 2050 وبين 18- إلى 27- بالمائة سنة 2100⁶³.

وفي أوت 2018، أعلنت البلاد التونسية عن مخطّطها الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية المدعوم بتمويل من الصندوق الأخضر بقيمة 3 مليون دولار (أي 8.29 مليون دينار)⁶⁴ إلا أنه لم يقع اعتماد أية استراتيجية قطاعية فعلية خاصة بالنسبة إلى القطاع الفلاحي.

وبالفعل، تعتبر التهديدات المترتبة عن التغير المناخي كثيرة وقد تؤدّي إلى تردّي الشريط الساحلي، وانغمار الأراضي الذي ستنشأ عنه بلا شك تبعات هائلة على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية (الفلاحة والسياحة والتعمير والبنى الأساسية للموانئ، إلخ.)، وتدهور النظم الإيكولوجية وتصحرها (المراعي والغابات، إلخ.) وتدهور الموارد المائية من حيث الكم والكيف.

وقد تؤدّي الأمطار الغزيرة إلى زيادة حدة ظواهر الانجراف في مناطق المنبع ونقل الرواسب وتراكمها في السدود، كما أن بعض منشآت الصرف الصحي قد تصبح غير كافية لتصريف المياه الزائدة بالسرعة المطلوبة، وقد نشهد زيادة في تلوث المياه السطحية عن طريق الترشيح المكثف للتربة (نقل المواد الكيميائية والنفايات).

60 مجموعة من الخبراء الحكوميين الدوليين حول تغير المناخ، (2007)، التغيرات المناخية 2007: الأدلة العلمية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، جنيف، سويسرا.

61 ز. نواصر، وب. لانيال، و. تري، (2013)، التغيرات المناخية في المغرب العربي، Physio-Géo.

62 أ. شيل، ون. مطيط، وه. تيزراوي، (2011)، أثر التغير المناخي على إنتاجية زراعات الحبوب في منطقة باجة (البلاد التونسية)، AFJARE، المجلد 6 عدد 2، سبتمبر 2011.

63 www.meteo.tn/fr/changement-climatique

64 هـ. إ. الشاي، و. Pellissier J.-P.، و. الخشيمي، و. Rolland J.-P.، التقرير الموجز للفلاحة في البلاد التونسية، 2019. CIHEAM-IAMM، ص 99.

يصاحب انخفاض كمية المياه مشكلُ تراجع جودة المياه بسبب ارتفاع الطلب والاستغلال المفرط للمياه الجوفية المتاحة مما قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الملوحة. وبغض النظر عن المخاطر البيئية، يترتب عن التغيرات المناخية مخاطر اجتماعية واقتصادية كبرى، فارتفاع الظواهر الجوية الشديدة سيزيد من تدهور التربة، مما قد يؤدي إلى انخفاض المردود ولا شك أن لهذا الانخفاض آثارا سلبية على دخل الفلاحين.

تنبأت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنه في أفق 2030، ستبلغ نسبة تراجع المساحات الصالحة للزراعة بسبب ارتفاع نسق ظاهرة انجراف التربة حوالي 20 بالمائة من المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، مما يترتب عنه انخفاض في إنتاج الحبوب البعلية بنسبة 40 بالمائة وهو ما سيضر شمال البلاد بشكل خاص⁶⁵، الأمر الذي يجعل قطاع زراعة الحبوب القطاع الفلاحي الأكثر تهديدا بالتغير المناخي.

ومن جهة أخرى، مكنت العديد من الدراسات العلمية التي تم إجراؤها على زراعة الحبوب في جهة الشمال من التنبؤ بأن الخسائر المتوقعة لمحاصيل الحبوب في أفق 2030 ستبلغ (2.04- بالمائة) بالنسبة إلى القمح الصلب، و(9.62- بالمائة) بالنسبة إلى القمح اللين و(6.78- بالمائة) بالنسبة إلى الشعير⁶⁶.

الجدول 3 : الخسائر المتوقعة لمحاصيل الحبوب

الزراعات	الخسائر
القمح الصلب	- 2,04
القمح اللين	- 9,62
الشعير	- 6,78

المصدر: أثر التغير المناخي على إنتاجية زراعات الحبوب، 2011.

وفقا للجدول المبين أعلاه، نجد أن القمح اللين هو أكثر أنواع الحبوب التي ستتضرر بسبب ارتفاع الحرارة وانخفاض الأمطار. ومنذ عقود، شكّل انخفاض محاصيل مختلف أنواع الحبوب المحلية أكبر حجة تعتمدها المؤسسات المالية الدولية لفرض إملاءاتها على الحكومة التونسية بهدف اعتماد بذور قمح أجنبية تُعرف بـ "البذور المعدلة جينياً".

65 منظمة الأغذية والزراعة، (2015)، الدراسة القطرية لتونس.

66 د. غرامي وج. بن رجب، (2015)، أثر التغيرات المناخية على محاصيل زراعة الحبوب في منطقة الشمال الغربي للبلاد التونسية (باجة). المشروع: مدير القسم الاقتصادي والفني، صندوق النقد العربي.

وفي إطار مخطط الإصلاح الهيكلي الفلاحي، شجعت الحكومة التونسية الفلاحين على استخدام هذه البذور وذلك بتوزيعها مجاناً على مزارعي الحبوب التونسيين، وصاحب هذه الاستراتيجية الوطنية ظهور عدد كبير من الشركات المستوردة للبذور "المعدلة جينياً"، مع العلم أن هذه الشركات الخاصة قد انخرطت مع محتكرين متعددي الجنسيات كل همهم السيطرة على سوق البذور العالمية وذلك من خلال تطوير تكنولوجيات جعلت البذور "المعدلة جينياً" عقيمة وغير متكاثرية، مما يعزز ارتهان البلاد التونسية لسوق البذور العالمية.

يوجد حالياً 100 نوع محلي من القمح المخزن في البنك الوطني للجينات، إلا أن فلاح الحبوب لا يستغلون سوى 5 أنواع مقابل 50 نوعاً خلال الأربعينيات⁶⁷، كما أن تراجع نسبة استغلال البذور المحلية في دورات الإنتاج يؤدي إلى تدهور الجينات.

حسب شهادات فلاح الحبوب، فإن الأصناف "المعدلة جينياً" لا تتلاءم مع المناخ التونسي كما أنها أقل قدرة على مقاومة آثار التغير المناخي. لقد أدى اعتماد هذه البذور الأجنبية إلى زيادة مصاريف الإنتاج، فهي تتطلب معالجة كيميائية لمقاومة الأعشاب الضارة، وبما أن جل هذه المواد الكيميائية مستوردة، فقد أثقلت عبء التكاليف على الفلاحين.

وفي المقابل، شهد فلاحو الحبوب أن بذور الحبوب المحلية أكثر قدرة على مقاومة الحرارة وقلة الأمطار وأنها لا تحتاج إلى أي معالجة كيميائية، لذلك فهي أقل ضرراً على الموارد الطبيعية (التربة والماء) وعلى الصحة الحيوانية والإنسانية.

حسب فلاح الحبوب أمين اليحياوي من جهة الكاف، فقد إمتنع أغلب فلاح الحبوب في جهته في الانخراط في إنتاج الحبوب للحملة الفلاحية 2020-2021 ويعود ذلك إلى قلة الأمطار المسجلة إلى حدود نوفمبر 2020، كما أنه يعتقد أن فلاح الحبوب أصبحت تعتبر إنتاجاً كثير المخاطر خاصة في ظل الغياب الكلي للدولة في دعم فلاح الحبوب، وأنه بات من الأفضل التراجع عن زراعة الحبوب لأن ذلك أصبح يكبّد الفلاحين مصاريف إضافية يعجزون عن تحملها.

ومن جهة أخرى، سلّط أمين اليحياوي الضوء على مردود الأصناف الأصلية مثل القمح من نوع "بسكري" التي يمكنها أن تحقق محصولا بمعدّل يتراوح بين 10 و60 قنطار/هكتار، حسب العديد من الفحوصات المخبرية⁶⁸. ضف على ذلك أن قطاع الحبوب يعاني أيضا من غياب إطار قانوني ينظم أنشطته على الصعيد الوطني لردع ظاهرة السرقة والنقل غير المشروع للموارد الجينية من جهة وتتبع الشركات الخاصة في صورة مخالفتها للمعايير من جهة أخرى (ونذكر على سبيل المثال الجدول القائم حول صفقة توريد قمح مُسرطن في جانفي 2020⁶⁹).

بدأ فلاحو الحبوب بالفعل في تجربة بدائل أخرى وذلك بإعادة استعمال بذور القمح الريفية، ولكن غياب المرافقة القانونية من الدولة يؤدي إلى إهمال فلاحه الحبوب الذي قد تنتج عنه عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة وزيادة اعتماد الدولة على الاستيراد وما يصاحب ذلك من تبعات قمنا بعرضها سابقا.

وبناء على هذه المخاوف، يجب أن تنطلق الدولة التونسية في وضع استراتيجيات لإدارة الموارد الطبيعية مع إدراج هذا الجانب لمجابهة المخاطر المترتبة عن التغير المناخي بصفة استباقية واعتماد إجراءات للتخفيف من الآثار السلبية التي تنطوي عنها.

وبذلك، فإنه بات من العاجل المراهنة على بدائل للبذور "المعدّلة جينياً" وتعزيز الأطر القانونية لتوفير أكثر بدائل لفلّاحي الحبوب وتوجيه الأطر السياسية الفلاحية إلى حلول طويلة المدى من شأنها الصمود أمام التغيرات المناخية.

الخاتمة

تتعدّد العوائق التي تحول دون تطوّر قطاع الحبوب على الصعيد الوطني، إذ تتّسم السياسة الفلاحية المعتمدة منذ الثمانينيات بقلة الوضوح في التوجيهات والرؤى المتّبعة لضمان استدامة هذه القطاعات، وهي عبارة عن جملة من الإملاءات التي تفرضها المؤسسات الماليّة الأجنبيّة كشرط لتمكّن البلاد التّونسيّة من الحصول على مساعداتها.

ولكن، لمجابهة ندرة الموارد الطبيعيّة والصّدمات الخارجيّة وتأثيرات التغيرات المناخيّة، ينبغي وضع نموذج تنموي بديل يركّز على الموارد المائيّة للنهوض بالسيادة الغذائيّة والأمن المائي في البلاد. وبناء على ذلك، فإن " مجلة المياه الماطنيّة"⁷⁰ التي تُعتبر مبادرة تشريعيّة أطلقت سنة 2019 من المرصد التونسي للمياه "نوماد 08"، والمرصد التونسي للإقتصاد بالإضافة إلى جملة من الجمعيات والخبراء، قد تمثّل إطاراً مبتكراً لإنشاء رؤية جديدة لقطاع المياه وذلك من خلال ترتيب الأولويّات المتعلّقة بالقطاعات الاقتصاديّة بما فيها الفلاحة والصناعة والسياحة، بناء على مخطط تنموي يقوم على الموارد المتاحة. (ووفق خارطة وطنية للإنتاج الفلاحي).

قائمة المراجع

- Allan T.، (1997). المياه الافتراضية كحل على المدى الطويل لمجابهة نقص المياه في اقتصادات الشرق الأوسط. دراسة مقدّمة في جمعية العلوم البريطانية سنة 1997، جامعة ليدز.
- البنك الدولي، (1985). البلاد التونسية - مشروع قرض تعديل القطاع الفلاحي.
- البنك الدولي، (2014). تحرير الامكانيات الفلاحية بهدف تنشيط التنمية في الجهات الداخلية.
- Bello W.، (2020). جائحة كوفيد 19 وفرصة تحقيق السيادة الغذائية. عرض موجز للمسألة. كوفيد 19. المعهد عبر الوطني (Transnational Institute (TNI).
- س. بسيس، (1987)، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تونس: تطوّر على مدار ثلاثين سنة، نسخة المركز الوطني للبحث العلمي، دليل أفريقيا الشمالية، الجزء 16، 1987.
- إ. براك، (1997)، الاقتصاد التونسي ما بين التعديل والإدماج (1986 - 1995)، Université PANTHEON-ASSAS، باريس 2.
- Chapagain A. K. و Hoekstra A. Y.، (2003)، تدفّقات المياه الافتراضية بين الأمم في علاقة بتجارة الماشية ومنتجات الماشية. معهد اليونسكو للتعليم المائي.
- ه. إ. الشابي، و Pellissier J.-P.، و الخشيمي، و (2019)، Rolland J.-P.، التقرير الموجز للفلاحة في البلاد التونسية. 2019. CIHEAM-IAMM، ص 99.
- ه. إ. الشابي، (2019)، تقييم منظومة تدعيم القطاع الفلاحي في تونس، 2018، CIHEAM-IAMM، ص. 122.
- أ. شبيل، و و. بحري، و أ. فريجة، (2013)، كيفية قياس نجاعة استخدام مياه الري في إنتاج القمح الصلب: حالة الشبيكة (البلاد التونسية)، New Medit عدد 1، ص. 49-55.
- أ. شبيل، و ن. مطيمط، و ه. تيزاوي، (2011)، أثر التغيّر المناخي على إنتاجية زراعات الحبوب في منطقة باجة (البلاد التونسية)، AfJARE، المجلد 6 عدد 2، سبتمبر 2011.

هـ. شوشان، وي. هوكسترا، وس. كرول م.، وم. مكوين، (2013)، بصمة المياه في تونس من منظور إقتصادي. معهد اليونسكو للتعليم المائي.

م. المكارى، (2016)، تنظيم السلسلة اللوجستية لقطاع الحبوب في تونس، الحالة الراهنة والتوقعات. FranceAgriMer، الحبوب نحو البلاد التونسية.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، (2015). تقرير عن ملامح البلدان – البلاد التونسية.

د. غرامى وج. بن رجب، (2015)، أثر التغيرات المناخية على محاصيل زراعة الحبوب في منطقة الشمال الغربي للبلاد التونسية (باجة). المشروع: مدير القسم الاقتصادي والفني، صندوق النقد العربي.

مجموعة من الخبراء الحكوميين الدوليين حول تغيّر المناخ، (2007)، التغيرات المناخية 2007: الأدلة العلمية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، جنيف، سويسرا.

Hoekstra Y. وآخرون، (2011). دليل تقييم البصمة المائية. Earthscan LLC، 1616 P Street، نيويورك، واشنطن، 20036، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، (2017)، مراجعة استراتيجية للأمن الغذائي في تونس.

مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمعهد الوطني للزراعات الكبرى، (2014)، أعمال اليوم الوطني لتثمين نتائج البحث في مجال الزراعات الكبرى.

ن. الجزيري، (2019)، لوحة عدّادات الحبوب في البلاد التونسية. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المرصد الوطني للفلاحة.

م. جويلي، (2008)، التعديل الهيكلي، والعولمة والفلاحة الأسرية في البلاد التونسية. الاقتصاد والمالية الكمية. جامعة موندلييه.

م. جويلي، وإ. كحولي، وم. اللومي، (2016)، الاستيلاء على الموارد المائية وتهميش منطقة سيدي بوزيد (الوسط التونسي)، دراسات ريفية، ص. 134-117.

ر. خالدي وب. سعيدية (2019)، دراسة قطاع الحبوب في البلاد التونسية وتحديد مواطن الخلل الأساسية التي أدت إلى الخسائر. مشروع الحد من الخسائر والتبذير الغذائي وتحسين سلاسل القيمة للأمن الغذائي في مصر وتونس، منظمة الأغذية والزراعة، المرصد الوطني للفلاحة.

إ. اللواتي، وس. بالكو، (2019)، سياسة المياه: هل ستمكّن مجلة المياه الجديدة من الاستجابة إلى أزمة المياه في تونس؟ موجز السياسة عدد 6. المرصد التونسي للإقتصاد.

وزارة الفلاحة والبيئة، الوكالة الفرنسية للتنمية، (2011). تحديث السياسة الفلاحية المتوافق بشأنها، التوجهات من أجل أجندة فلاحية تونسية جديدة.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المرصد الوطني للفلاحة، (2020). المؤشرات المفاتيح على الفلاحة التونسية سنة 2019.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، (2006). التعداد الفلاحي.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمرصد الوطني للفلاحة، (2019). الميزان التجاري الغذائي.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمرصد الوطني للفلاحة، (2017). التقرير الوطني لقطاع المياه.

ز. نواصر، وب. لانيل، وإ. تركي، (2013)، التغيرات المناخية في المغرب العربي، Physio-Géo.

المرصد الوطني للانتقال الديموقراطي، (2019). البلاد التونسية في جائحة كوفيد19-.

المنظمة العالمية للتجارة، (2017)، اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة: اتفاق مراكش الذي يؤسس للتنظيم العالمي للتجارة وملحقاته.

أ. السويبي، ور. الهامي، وت. اسطمبولي، وأ. بن علي، (2017)، المياه الافتراضية الزرقاء والخضراء في المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية لتونس. المشروع: المياه الافتراضية والأمن الغذائي في تونس: من نتائج دعم التنمية.

ب. ستورا وأ. إلياس، (1999)، في 100 باب من المغرب العربي: إنتفاضات الخبز، ص. 151-153.

